

اجري عادة الالتمية في هذا العالم على اسباب وسببها نظر للصورة الوجودية
وان كان الكس في الحقيقة انما هو نقصان وقدرة كما يركب عليه وتلوه وما سبب اذريت وكنت لسردي فم تسلموه
وكنت لسرديكم كما هو الالتمية باعتبار الصورة الوجودية ونما فاعلم باعتبار الحقيقة الالتمية
التي هي الالتمية على رعاية الفاعل بان سنده الالتمية اليها فاعلمها صورة لم يحوها بزوايا اعتبارها
تلك الصورة عليهم والى الصورة حقيقة من حيث يخرج العبر عن فمك وانما له التي تاركه وتوبه وان اعتقد سلطان
مذهب الدرزيه الذين ينفون قدرة الحق ويشتمون قدرة الله فيخلد منهم التهم فمك ان سنده الالتمية اليها
وغيره عن انما يبرهنهم ما هو حق من فمك وهو ان يجوز في ملكه تعالى لا يشاوع وعلم ان سنده الالتمية اليها
سببه اليقين اليه لان الشئ انما هو صحيح بالنسبة لتعلقه بالعلم لانه يتوقف في ملكه تعالى ولا يسأل في اعتبارها
وان اعتقد سلطان مذهب ابيهم ايضا لانه يبرهن عليهم ان لا نواب ولا عقاب ولا امره ولا فمك لان الميراث على الالتمية
لم يصير فعله غيب اليه حتى يبر عليه حكمه وقد علم من الشرية التي ان لم تواسد الالتمية ليعلمه وعلما عليها
اربع وقد علم ان في فمك ما قدماه من المتوسط بين المذهبين من نظرنا الى الالتمية من حيث الصورة وانظرا
بها احكاما من حيث الحكيمية وانظرا بها احكاما لان هذا هو العدل السوي والطريق الواجب اليها ونظرا بها
مذهب ارافضة والناسبيه وانما الالتمية فالرافضة يستويون بين عثمان واكثر الصحابة ودوا لعلها وسببه
والناسبيه سبوا عليها وسببه ودوا لعلها لانها ليست عدلها هو الواجب وترضا عنهم فكانوا
في الحكيمية وكان اكثر من في نيك منها وفما في التاريخ

مطل

مطل

بها

واذا التفرقة لا عذر فيها بسبب النقص بالمعنى السابق سواء كانت المعصية صغيرة او كبيرة فليكن العذر
او لغته من الذنوب سبب ديون سددت في اقتضاها بالفرمان ان اذقتها اي حبه في الترتيب
عن اكله من التبع في الاخر عن مقام الكرم من الذنوب حال معتدة على حاجها وهو ديون
تراكمت عليه بائسية من كفرة ذنوبه وتوسطه في حقوق لسرته وحقوق عباده سددت في اقتضاها